المحاضرةرقم(1): دور البنوك التجارية في الوساطة المالية

أولا: الوساطة المالية

1-مفهوم الوساطة المالية:

يعرف الوسيط المالي على أنه: "مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين والمقرضين النهائيين، ويعرف الوسطاء الماليون على أنهم: " أشخاص طبيعيون أو معنويون يشكلون حلقة وصل بين الأموال الباحثة عن الاستثمار وبين الاستثمار الباحث عن الأموال"

2-أهمية الوساطة المالية:

تكتسي الوساطة المالية أهمية كبيرة بالنسبة لكل الأطراف الداخلة في عملية التمويل وكذا بالنسبة للاقتصاد ككل وتتمثل أهميتها بالنسبة لكل طرف فيما يلي:

2-1-بالنسبة لأصحاب الفائض المالي:

تسمح الوساطة المالية بتحقيق عدة مزايا لهذه الفئة نذكر أهمها فيما يلي :

- توفير الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم، فالوساطة المالية بحكم طبيعة نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.
- مصداقية الوسيط المالي مضمونة، نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين، فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ، وهو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشرة .
- الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات .
- تجنب مخاطر عدم التسديد والتي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة لما تتوفر عليه من أموال ضخمة ولما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين.

2-2-بالنسبة لأصحاب العجز المالي:

يستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب التالية:

- توفير الأموال اللازمة بالحجم المطلوب وفي الوقت المناسب.
- توفر على المقترض الجهد والوقت في عملية البحث عن أصحاب الفوائض المالية.
- توفير قروض بتكاليف أقل نسبيا، فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقرضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية وبمدة تجميد الأموال، ولكن نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية والاستفادة من وفورات الحجم من جهة أخرى، ورمزية الفوائد المدفوعة على الموارد المستعملة من جهة ثالثة، تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة بالشكل الموجود في علاقة التمويل المباشرة.

2-3-بالنسبة للمؤسسات الوسيطة:

تستفيد المؤسسات الوسيطة من الكثير من المكاسب من عملية الوساطة تتمثل أهمها في:

- المداخيل التي تحققها من عملية توظيف الأموال، وتتمثل بشكل أساسي في الفوائد على القروض، التي تعتبر من المداخيل التي تعظم عائدات البنوك.
- استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية في البنوك التجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية، ويجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيء، حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع.

2-4-بالنسبة للاقتصاد:

يستفيد الاقتصاد بدوره من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب نذكر منها :

- يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة .
- تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة، ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال .

- تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، فوجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي، والوساطة المالية وحدها بإمكانها أن تسمح بتفادي كل هذه المشكلات.

3-أنواع الوسطاء الماليون:

يتمثل الوسطاء الماليون في المؤسسات المالية التي تعمل في السوق المالي بشقيه سوق النقد وسوق رأس المال والتي يمكن تقسيمها حسب طبيعة نشاطها إلى ثلاث مجموعات:

- **المؤسسات المصرفية:** وتتمثل في البنوك التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد و المؤسسات و تقديم القروض لمن يطلبها و تشمل على البنوك التجارية و بنوك الادخار المشتركة، و اتحادات الائتمان و تقوم هذه المؤسسات بدور هام في عملية خلق الودائع خاصة البنوك التجارية.
- **مؤسسات الادخار التعاقدي:** وهي مؤسسات مالية وسيطة تحصل على مواردها المالية من العملاء على فترات دورية، وعلى أساس التعاقد، وتستطيع هذه المؤسسات التنبؤ بدرجة معقولة من الدقة بمقدار ما تستهدفه من مواردها لصالح المنتفعين في السنوات القادمة، وتتمثل هذه المؤسسات في شركات التأمين.
- **وسطاء الاستثمار** هي مؤسسات مالية وسيطية وظيفتها الأساسية استثمار الموارد المالية التي تجمعها من فوائض الوحدات ذات الفائض التي ترغب في استثمارها في شراء إصدارات مالية متنوعة في شكل أسهم وسندات، سواء كانت إصدارات جديدة أو سبق تداولها.

ثانيا: البنوك التجارية:

وتعتبر البنوك التجارية من أبرز الوسطاء الماليين حيث تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو أصحاب العجز في شكل قروض

1- مفهوم البنوك التجارية:

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل

2- وظائف البنك التجاري:

لا شك أن قيام أي بنك تجاري، يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطني، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف لابد للمصرف من أداء مجموعة من الوظائف أهمها:

- قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل وبضمانات معينة للحصول على عائد مناسب من هذه العملية.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء، وإصدار خطابات الضمان للعملاء وكذلك فتح الاعتمادات المستندية، لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير.
- تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه أو على بنوك محلية أو خارجية وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بمقدرة انتمائية جيدة.
- المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية أو دعمها ماليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني.
- خلق واستخدام وسيلة (أو وسائل) حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات المصرفية وبوالص التحصيل وغيرها من وسائل التعامل النقدي.
- تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم.

3- خصائص النشاط البنكي:

يتميز النشاط البنكي عن غيره من القطاعات الأخرى بأنه:

أ. البنوك التجارية تعتمد في الأساس في مزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وليس على مواردها الذاتية، كرأس المال أو غيره، كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الإنتاج السلعي أو تقديم الخدمات.

ب. أساس عمل البنك التجاري هو المتاجرة بالنقود حيث أنها تقبل الودائع من الناس لديها بفائدة معينة تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى، وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراد من الفرق بين الفائدتين.

ت. يتم تقسيم العمليات المصرفية في العادة إلى نوعين هما:

- التسهيلات المصرفية: وهي تلك التي يترتب على البنك بموجبها التزامات كالتزام البنك بتقديم أو سلف أو ضمان لعملائه ومن الأمثلة: خصم الأوراق التجارية، السحب على المكشوف (الحسابات الجارية المدينة) الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان.
- الخدمات المصرفية: لا يترتب على البنك بموجبها التزاما معينا وهي خدمات يقدمها البنك مقابل أجر أو فائدة يتقاضها أو يقبل ودائع من المدخرين ومن الأمثلة: حسابات الودائع الجارية، الحسابات الجارية الدائنة، الحوالات المصرفية، تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء.

ث. يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه في الإشراف والرقابة والتوجيه.

مصادر واستخدامات الأموال في البنك التجاري:

4-1- مصادر الأموال في البنك التجاري:

يعتمد البنك التجاري في مزاولة نشاطه على نوعين من المصادر هما:

أ- مصادر التمويل الداخلي: وتتمثل في رأس المال مضافا إليه الاحتياطات بأنواعها، وغيرها من الأرباح غير الموزعة.

ب- مصادر التمويل الخارجي: وتتمثل في:

- الودائع بأنواعها المختلفة.
- الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى.

4-2-استخدامات الأموال في البنك التجاري:

من أهم استخدامات الأموال في البنك التجاري ما يلي:

أ. الأرصدة النقدية: وهي الاحتياطي النقدي التي أوجبها البنك المركزي على كل مصرف بالاحتفاظ بها لديه.

ب. القروض والسلف: والتي تحقق من ورائها عوائد مجزية وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

ت. الاستثمارات: تتعد أوجه الاستثمارات ومنها:

- المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة أو شراء الأسهم للوحدات الاقتصادية القائمة، لغرض الحصول على أرباح وعوائد أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية.
- الاستثمار في سندات الحكومة وأذونات الخزينة العامة، والتي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل، وتقبل المصارف عادة على استثمار أموالها في هذا المجال نظرا لقابلية هذه الأوراق على التمويل لنقدية سائلة، وإمكانية الاقتراض من البنك المركزي أو من غيره بضمانات عند الحاجة.

ث. الأصول الثابتة: متمثلة في مجموعة العقارات التي يمتلكها البنك ويزاول فيها نشاطه والأصول الأخرى من أثاث ووسائل نقل وأجهزة وتركيبات أخرى وغيرها.

4- سمات البنوك التجارية وأهدافها:

تتميز البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الآخرين باعتبارها وسيط مالي، وحيث أن طبيعة البنوك التجارية وما تتسم به من صغر في مقدار رأس المال قياسا بالأموال المتاحة للاستثمار إضافة إلى أن معظم أموالها تعود إلى الآخرين وهي ملزمة بإعادتها، جعلت تحقيق أرباح البنك لا تتم إلا من خلال الاستخدام الأكبر لأموال الآخرين المودعين في مختلف عمليات التشغيل والاستثمار، ومن المؤكد أنه كلما توسعت اتجاهات البنك في استثمار الأموال المتاحة له كلما أدى ذلك إلى تعظيم أرباحه.

لقد خلقت هذه الحقيقة مشكلة استراتيجية لإدارة البنك التجاري فالمصرف الوسيط لابد وأن يضمن حقوق المودعين، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير السيولة الكافية التي تجعله قادرا على تسديد قيم الودائع عن الطلب، كما أن البنك التجاري لا يمكن أن يحقق الأرباح إلا من خلال الاستثمار في موجودات تولد أكبر قدر ممكن من الربحية، والتي قد تحتاج إلى زمن طويل من جهة ثانية، الأمر الذي يعرض البنك إلى المخاطرة وان يكون مستعد لمواجهة أي خسائر محتملة وأن يكون قادرا على امتصاصها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك كأمان للمودعين. هذه التداخلات ساعدت في توفير عدد من السمات وهي: الربحية، السيولة والأمان.

أ. الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها مقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر والعكس صحيح، فقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر قد تعرضه للإفلاس وهذا يقتضي من البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها، ويعتبر الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك ميزة هامة في تحقيق الأرباح على الرغم من التزامه بدفع فوائد على استخدام هذه الأموال.

ب. السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عن الطلب، ومن ثم يجب على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة، فمثلا إشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم منه.

ج. الأمان:

يتسم رأس المال بصغر نسبته مقارنة بصافي الأصول المودعة لديه، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، فالبنك لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزء من أموال المودعين لديه، والنتيجة هي إعلان البنك افلاسه.

مما سبق نجد أن البنك التجاري يعسى إلى ما يلي:

- تحقيق أقصى ربحية ممكنة.
- تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين.

إذا نظرنا إلى الأهداف الثلاثة السابقة نجد أن هناك تعارض فيما بينها، ويعود هذا التعارض إلى أن الملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد بغض النظر عن السيولة ودرجة الأمان، أما المودعين فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من السيولة وأن يوجه موارده المالية في استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر وهذا ينعكس سلبا على الربحية.

وتلاحظ أن المجتمع يأمل في أن يخصص البنك جزء من موارده للمساهمة في تنمية ورخاء المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.